وزارة التعليـم العالــي و البحـث العلمــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
المديريـة العامـة للبحـث العلمـي و التطويـر التكنولوجــي
Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique

تقرير لمشروع البحث –
Rapport de projet PNR –

I-IDentification du projet: -التعريف بالمشروع

Organisme pilote (voir liste page 4) — **PNR** (voir liste page 4)

CREAD — **ECONOMIE**

عنوان المشروع — **Intitulé du projet**

آثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التنمية الصناعية في الجزائر

رئيس المشروع	قدي عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3

أعضاء المشروع — Liste initiale des membres du projet

Nom et prénom الاسم و اللقب	Grade الرتبة	Etablissement de rattachement المؤسسة المستخدمة
الجوزي جميلة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر3
عبيدة سليمة	أستاذ مساعد أ	جامعة البليدة
موالدي سليم	أستاذ مساعد أ	جامعة خميس مليانة
بوشلاغم خالد	شريك اجتماعي	وزارة التجارة

أصالة الأبحاث:

ملخص الغرض من المشروع والهدف والمنهجية والنتائج الرئيسية

يعتبر قطاع الصناعة قطاعا محوريا في الاقتصاد، حيث بنيت استراتيجية التنمية في سنوات السبعينيات من القرن العشرين على أساسه، مما جعله يحظى بالأولوية ويستهلك المبالغ الضخمة. و ساعد على توفيرها عائدات النفط، لكن بالرغم من ذلك لم يستطع هذا القطاع قيادة النمو الاقتصادي. وفي سنوات التسعينيات إثر انتهاج سياسة

لانفتاح انهار هذا القطا ع وتحول إلى مجرد خردة عرضت للخوصصة . وبالرغم من السياسات المعتمدة لم يستطع هذا القطاع تحسين مركزه ضمن الناتج المحلي الخام، فلم تتعد هذه المساهمة 09 % في PIB في الوقت الذي يتجاوز فيه متوسط هذه المساهمة في الدول العربية 19 %. وبسعي الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد أن أدركت ضرورة انضمامها للمنظمة لكون أكثر من 95% من التجارة العالمية تتم بين دول تنتمي للمنظمة ، وأن أكثر من 159 دولة (إلى غاية 02 مارس 2013) من أصل 192 دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة. وهذا ما يولد رهانات عديدة أمام الاقتصاد الجزائري؛ أهمها:

- ضعف مساهمة الجزائر في التجارة العالمية على أساس أن ما يزيد عن 97% من صادراتها من المحروقات، في حين أن المحروقات لا زالت بعيدة عن مفاوضات المنظمة؛
- التنافس بين الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة؛ خاصة تلك التي ترغب في تعجيل مفاوضاتها قصد الانضمام؛ وهو ما يطرح أمام الجزائر مشكلة التنازلات الكثيرة في المفاوضات؛
- انخفاض العوائد من الضرائب على التجارة الخارجية؛ وهي مورد أساسي من موارد الميزانية العمومية في ظل ضعف الضرائب العادية الداخلية خارج المحروقات؛
- تزامن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع سعيها إلى الانضمام إلى بعض التكتلات الاقتصادية الجهوية؛
- مشكلة تحديد الأسعار الداخلية للطاقة (غاز وبترول) التي تعتبرها بعض دول المنظمة دعما خفيا للمنتجات الجزائرية؛
- عدم تعود المؤسسات الجزائرية على التعامل في محيط تنافسي نتيجة سنوات الاقتصاد المخطط التي عاشتها قبل الانفتاح خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

وبهذا تزداد المخاطر أمام القطاع الصناعي نتيجة ضعف تنافسيته وتعرضه للمنافسة من قبل المؤسسات العالمية ذات الأداء المرتفع في سوقه المحلي. وهذا ما يقود إلى الاهتمام بكيفية تحسين عمليات التفاوض قصد المحافظة على القطاع الصناعي، ومحاولة الحصول على أكبر قدر من المزايا للرقي بهذا القطاع. ومن هنا برزت ضرورة معالجة الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على التنمية الصناعية.

تذكير مختصر بأهداف المشروع .

- محاولة تحديد أهم الآثار الاقتصادية العامة(المحتملة) المترتبة عن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع تبيان أهم الفرص والامتيازات الممنوحة وكيف تستفيد الجزائر منها.
- محاولة إبراز وتقويم مدى تماشي الإصلاحات الاقتصادية (القطاع الصناعي) في الجزائر مع شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- تبيان مكانة القطاع الصناعي في تنمية الاقتصاد الوطني وتحديد أهم الرهانات والتحديات التي يواجهها بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- إبراز الدور المهم الذي تلعبه الصادرات الصناعية في حماية الاقتصاد الوطني من أي أزمات مستقبلية تنتج عن انهيار أسعار البترول.
- فحص السياسة الاقتصادية الجزائرية ومدى تطابقها مع مقتضيات الاندماج في المنظمة العالمية التجارة.
- إبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها إستراتيجية تنمية وترقية الصادرات الصناعية في الجزائر.
- تفعيل التعاون بين الجامعة ومخابرها والمحيط الاقتصادي والاجتماعي،
- تقديم الدعم العلمي والمنهجي لباحثي الدكتوراه الأعضاء في المشروع.

و جاءت أهم النتائج كما يلي:

- رغم الإمكانيات الموجهة للقطاع الصناعي بعد الاستقلال إلا انه لم يحقق النتائج المطلوبة منه وأصبح يشكل عبئا بالنسبة للاقتصاد الوطني بسبب الأموال الكبيرة الموجهة له دون أن يكون لها اثر ملموس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري، بسبب عدم قدرته على الاستجابة للطلب المحلي واستهلاكه لمخصصات مالية كبيرة دون نتائج تذكر.

- تواجه الجزائر في مجال التصنيع قضية ذات شقين، تتمثل القضية الأولى في محدودية القدرات الإنتاجية الناجمة عن تدهور وضعية المصانع العمومية وعدم استجابتها للتغيرات الدولية في مجال استعمال الحديث لتقنيات الإنتاج، أما القضية الثانية فهي تغير المعطيات الدولية وانفتاح السوق الجزائري أمام المنتجات الأجنبية مما يتطلب قدرة تنافسية كبيرة للصمود أمام المنافسة الأجنبية وهذا ما يجعل من مجال تحرك المؤسسات العمومية يضيق فهي مطالبة أولا بتصحيح وضعيتها التنافسية وثانيا الحفاظ على سوقها المحلي.

- يعاني القطاع الصناعي العمومي من تراجع في استعمال القدرات الإنتاجية، فباستثناء ثلاث قطاعات التي تجاوز فيها معدل استغلال القدرات الإنتاجية 80% كل القطاعات الأخرى تعاني من عدم الاستغلال الجيد لهذه القدرات وهذا ما كان له اثر سلبي على نموه وتطور إنتاجيته.

- من خلال الإحصائيات المتوفرة يلاحظ التدهور المستمر لقطاع الصناعي الجزائري وينعكس ذلك جليا في مؤشرات نموه التي حققت أرقاما سلبية في السنوات الأخيرة، مع ضعف مساهمته في تكوين القيمة المضافة

وعدم قدرته على استيعاب اليد العاملة الوطنية كما هو مأمول.

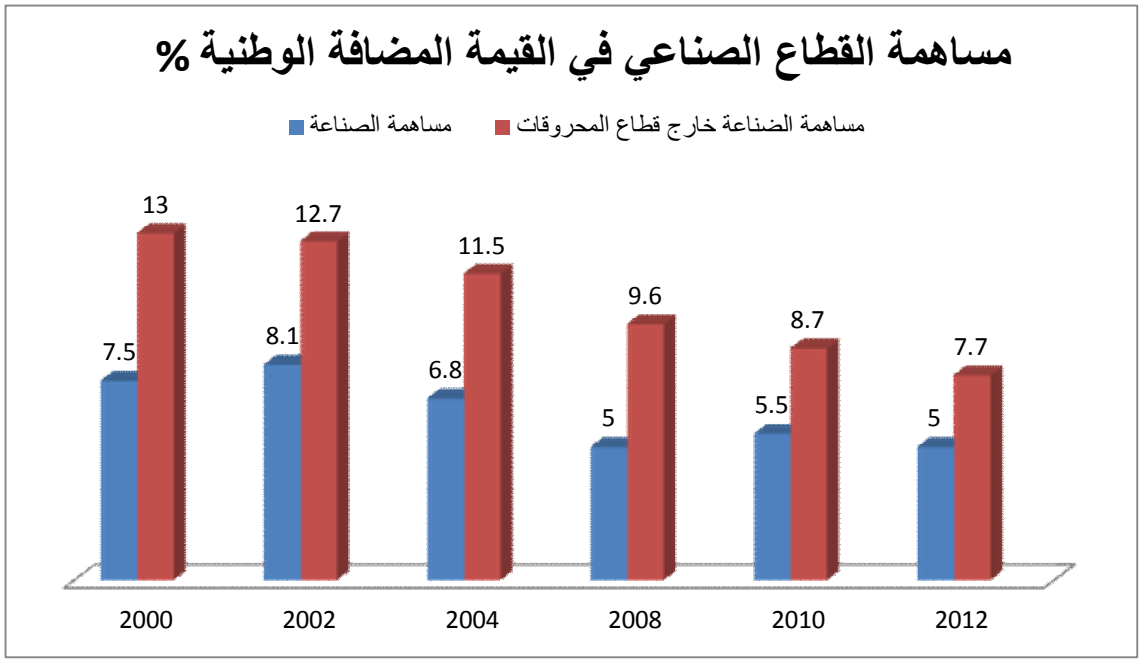

- تشكل الإستراتيجية الجديدة للتنمية الصناعية المعتمدة في الجزائر سنة 2007 وسيلة جيدة لتحقيق الإقلاع الصناعي ورد الاعتبار لهذا القطاع باعتباره قطاعا منتجا، وذلك لما أقرته من أهداف، طموح و آليات مساعدة لتحقيق التنمية الصناعية المطلوبة.

مقدمة والأهداف البحثية:

تعرض الاقتصاد الجزائري منذ 2004 إلى معدلات نمو غير مستقرة، حتى وإن كانت إيجابية تراوحت ما بين 5,2 % -02% ؛ وكانت في بعض السنوات (2004 مثلا) أعلى من متوسط معدل النمو العالمي إلا أنها في سنوات أخرى كانت أدنى منه بكثير. وهذا بالرغم من النمو الديناميكي الذي عرفته الدول العربية والذي تراوح ما بين05% -06% حتى في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2007. ولقد انعكست هذه المعدلات على مستوى الحياة الذي يعتبر تحديا كبيرا للجزائر في ظل ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت رغم الجهود المبذولة إلى 11,3% سنة 2008. ويقتضي ذلك زيادة عدد الوظائف الموجودة إلى غاية 2020 على الأقل بنسبة 29,9% للمحافظة على معدل البطالة الحالي ومستوى النشاط القائم. ولقد أدى النمو المرتكز على النفط إلى ظهور بعض أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري فضلا عن اتسامه ببعض جوانب الضعف الهيكلية كتراجع الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام إذ تصل مساهمة القطاع النفطي إلى45% سنة 2008. وبهذا تبرز الحاجة إلى اعتماد إستراتيجية صناعية في الجزائر تقوم على ضرورة المحافظة على نتائج الجهود السابقة في مجال التصنيع وتحقيق مجموعة من الأهداف الجديدة؛ أبرزها:تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري؛

استغلال الإمكانات الطاقوية والمواد الأولية القائمة؛ السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة عولمة الإنتاج.

عرض الإشكالية:

تتشكل صادرات الجزائر بشكل كبير من الموارد الطبيعية، والمتمثلة في البترول والغاز بالدرجة الأولى، وهذا من شأنه أن يجعل الاقتصاد الجزائري هشا ويتميز بحساسية كبيرة للتقلبات المرتقبة لأسعار هذه الموارد ، وهذا بدوره ما يؤثر مباشرة على الاحتياطات الاستثمارية، الإنتاجية، الاستهلاكية والحيوية للاقتصاد، وكل هذا يؤدي في نهاية الأمر إلى التأثير على عملية التنمية الاقتصادية الوطنية عموما بالسلب.

لقد عرف الاقتصاد الوطني مجموعة من التحولات في الفترة الممتدة مابين 1962 حتى 1989 من التسيير الاشتراكي إلى غاية تحرير التجارة الخارجية، أين اعتبر قطاع المحروقات الكفيل الوحيد بتمويل النشاط الاقتصادي، من دون وضع إستراتيجية معينة للنهوض بالصادرات من غير المحروقات (بما فيه الصادرات الصناعية) وترقيتها، ولعل الأزمة النفطية لسنة 1986 بينت أن الاقتصاد الجزائري لا يرتكز على أسس متينة، وأن مشكل هذا الاقتصاد هو مشكل هيكلي وليس ظرفي، ولهذا لابد من مواصلة الإصلاحات وتكثيف الجهود من أجل النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات عامة وقطاع الصادرات الصناعية خاصة.

الإشكالية العامة للمشروع هي : **ما هي أثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على التنمية الصناعية في الجزائر؟**

تساؤلات البحث

- إلى أي مدى وصل مسار مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ما هي أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- هل أعدت الجزائر نفسها واعتمدت إستراتيجية صناعية واضحة ومنسجمة مع شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟
- ماهي وضعية الاقتصاد الجزائري قبل طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟
- ماهي الالتزامات المباشرة للسياسة الصناعية في الجزائر في حال الانضمام ؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من العرض السابق لإشكالية البحث و الأسئلة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- انضمام الجزائر إلى المنظمة حتمية تفرضها وضعية الاقتصاد الجزائري و التحولات الدولية.
- تحرير التجارة الخارجية له أثر على التنمية الصناعية من خلال المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي.

- تكمن الالتزامات المباشرة للسياسة الصناعية في الجزائر في تأهيل الاقتصاد الجزائري.

المنهجية:

تقتضي طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة، حيث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في أجزاء البحث المتعلقة باستعراض المفاهيم المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة ،وواقع التنمية الصناعية في الجزائر، كما نستخدم المنهج التحليلي في أغلب أجزاء الدراسة المتعلقة بتقييم مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والآثار المحتلة للانضمام خاصة على التنمية الصناعية، إضافة إلى استخدام مناهج أخرى كلما اقتضت الضرورة لذلك.

أما عن الأدوات التي تم استخدامها في التحليل فهي تلك الأدوات المستخدمة في الاقتصاد الدولي مثل الاستقرار، النمو... ويتم جمع المعلومات بالاعتماد على الإحصائيات الصادرة عن وزارتي التجارة والصناعة والصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر ؛ بالإضافة إلى تلك التي نجدها في تقارير المنظمات الدولية والإقليمية المختصة. كما تم الاعتماد على سلسلة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الدول العربية. كما تم استخدام المراجع المتوفرة في المكتبات ومخابر البحث و المراجع الالكترونية المحملة من شبكة الانترنت بغية التأصيل النظري لموضوع الدراسة وتمحيص الدراسات السابقة للموضوع.

النتائج المحصلة:

يؤدي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تفكيك التعريفات الجمركية العالية التي كانت تفرضها على وارداتها والتي كانت تحمي من خلالها اقتصادها الوطني، بما يؤدي إلى دخول الصناعات الوطنية معترك المنافسة، وفي ظل المنافسة البقاء للأحسن فقط –لأن الحماية الحقيقية للاقتصاد تكون من خلال رفع تنافسيته وليس من خلال زيادة الرسوم الجمركية أو منع السلع الأجنبية من دخول السوق المحلي– وهذا يصاحبه مزايا عديدة أهمها القضاء على الاحتكار وتحسين جودة المنتجات الجزائرية، ويترتب على ذلك فتح أسواق الدول المتقدمة مستقبلا أمامها.

تساعد الحرية التجارية على وصول المؤسسة الإنتاجية إلى حجمها الأمثل. وذلك على أساس أن العديد من المؤسسات الإنتاجية لا تصل إلى حجمها الأمثل بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، وفي نفس الوقت لا تستطيع أن تقلل من تكاليف الإنتاج ولا يكون أمامها إلا أن تنهي نشاطها. ولكن قيامها بالتصدير إلى الخارج يضمن بقاءها في السوق الداخلي بالإضافة إلى فتح أسواق خارجية.

يصاحب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعمل على توفير فرص عمل جديدة فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية الجزائرية، وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا وذلك بالدخول في شراكة مع شركات جزائرية.

يعتبر القطاع الصناعي أهم القطاعات التنموية بالنسبة للدول، وذلك لما يتمتع به هذا القطاع عن غيره من حيث الحساسية الكبيرة للتطور التكنولوجي والبحث العلمي، وتعد الصادرات الصناعية في الجزائر أهم القطاعات الواعدة في التنوع التصديري خارج المحروقات، لذلك أولت الحكومة الجزائرية اهتماما لتشجيع الاستثمارات وتخصيص جزء كبير من التمويل للصناعة، كما اعتمدت العديد من الاستراتيجيات في مجال التسويق الصناعي وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد كان للآليات المعتمدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات الاسهام الأكبر في تحفيز الصادرات الصناعية التي تتمثل أغلبها في المواد النصف مصنعة في صادرات الجزائر.

من هنا نستنتج أن الاقتصاد الجزائري في التسعينات كان في وضعية جد صعبة من كل النواحي: الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وتجدر الإشارة أن المديونية تم مسحها تقريبا كليا ،وذالك راجع للارتفاع مدا خيل المحروقات التي عرفت ارتفاع غير مسبوق في العقد الأول من الألفية ،و الجزائر لحد اليوم نقطة ضعفها الأساسية هي الاعتماد الكثيف على الإيرادات من المصادر النفطية في تمويل إنفاقها العام، لهذا ومن أجل مواجهة تقلبات أسعار النفط، قامت الحكومة الجزائرية في إطر الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق بوضع إستراتيجية كاملة في بناء اقتصاد يعتمد على التنوع التصديري، وأتاحت المجال أمام القطاع الخاص، والتوجه نحو الصناعات التي تساير عملية التنمية، بإصدار قانون الاستثمارات لسنة 1993 والذي يعتبر انطلاقة حقيقة لقطاع الخاص بالجزائر مع تراجع القطاع العام.

لقد اعتمدت إستراتيجية الجزائر التصديرية بالاعتماد على العديد من الآليات المساعدة في تنمية الصادرات خارج المحروقات وإزالة العوائق أمامها، حيث تعمل هذه الآليات على رفع قدرة المنافسة للمؤسسات الوطنية المختلفة، وتسهيل عملية وصولها إلى الأسواق الخارجية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وتمويل العملية التصديرية، وتحسين نوعية منتجاتها واستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج، و يلاحظ أن القطاع الخاص الجزائري ظل ضعيفا وهشا، بصفة خاصة في القطاع الصناعي.

و في الوقت الحاضر تشهد الصناعة الجزائرية مرحلة تحول عميقة من شأنها إعادة ترتيب وهيكلة القطاع الصناعي، فالجزائر طبقت إستراتيجية وسياسات إنعاش لها، فهي تسعى إلى بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات، وقد تم التركيز ضمن الإستراتيجية الجديدة على تنمية بعض الفروع الصناعية مثل الصناعات

اصيدلانية، و جاء التركيز على مثل هذه الصناعات بالنظر إلى أهمية القطاع و سرعة نموه، إذ أصبحت منتجاته تغطي أكثر من 60% من السوق المحلي وكذا إمكانيات التصدير المتاحة له.

كما أعطى صناع القرار أهمية قصوى لبعض الصناعات الجديدة والتي ينعدم وجودها بالجزائر مثل صناعات تكنولوجيات الإعلام والاتصال و صناعة السيارات، ويرجع الاهتمام بمثل هذه الصناعات لإدراكهم بمدى ثقل تحمل أعباء التقدم العلمي والتكنولوجي الوارد من البلدان المتقدمة نتيجة تآكل صادراتنا والتي تنحصر في الموارد الطبيعية (المحروقات)، وتحتاج الجزائر إلى تسريع برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم المبادرات الخاصة وتحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص، وكذالك ضرورة قيام الجزائر باتخاذ ما يلزم لتحسين بيئة الأعمال بصفة خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لضمان استمرار نقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة للاقتصاد الجزائري.

لعل التغيرات و التطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي عموما والنظام التجاري على الخصوص، ومنها ظهور المنظمة العالمية للتجارة ، أصبحت تشكل تحديا لاقتصاد الجزائر ، تفرض عليه إيجاد الآليات المناسبة للاستفادة من الفرص التي يقدمها هذا النظام و التقليل من تكاليفه و سلبياته.

و حتى يندمج الاقتصاد الجزائري مع متطلبات الألفية الثالثة بطريقة سلسة يتحتم عليه توفير مجموعة من الشروط يمكن ذكر بعضها فيما يلي: تنويع الاقتصاد ؛ حوكمة الإدارة "تبني الحكم الراشد "؛ صناعة المعرفة؛ التحكم في الصناعة الرقمية "التكنولوجيا المتطورة؛تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية.

وهناك جملة من الاقتراحات والتوصيات التي نرى أنها ضرورية يمكن ذكرها فيما يلي:

- تحفيز الاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي، خاصة في المجال البشري (التكوين، التدريب،....الخ).
- يجب أن يصاحب توسيع دور القطاع الخاص الصناعي احتفاظ الدولة ببعض المشاريع المرتبطة بالقطاعات الإستراتيجية للمحافظة على السلم المدني.
- إن النفط ثروة ناضبة ولهذا لابد من استثمار عوائده بكفاءة عالية لضمان تحقيق التنمية واستدامتها.
- ضرورة تأهيل المنظومة الاقتصادية الكلية من خلال تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسة الإنتاجية الوطنية، كتأهيل الموارد البشرية، البنوك، الإدارة.....الخ، وذلك بهدف رفع القدرة التنافسية المؤسسات الوطنية.
- ضرورة القيام بإعادة الهيكلة للنسيج الصناعي الجزائري، ويكون ذلك عبر القيام بعملية المفاضلة بين الأنشطة وتكون الأولوية للأنشطة التي تتمتع بقيمة مضافة مرتفعة، وتخص الفروع الصناعية ذات المزايا التنافسية الكبيرة والتي تشكل وزنا مهما في الاقتصاد الوطني.

- ضرورة توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، ويكون ذلك عبر تحسين المحددات الاقتصادية والقيام بإجراءات محفزة ومشجعة لذلك.
- التدرج في سياسة تحرير التجارة بما يتناسب وطبيعة مشكلات كل صناعة على حدة، فالجزائر تحتاج إلى رسم سياسات تحرير تجِ ارة فيما يخص الصناعة على مستوى جزئي تفصيلي، فكل صناعة لها طبيعة مشاكلها وهياكلها التي لا تتساوى مع الأخرى، فيجب مراعاة ظروف ومشاكل تلك الصناعات ودراستها بعناية ورسم سياسات تحرير تجارة بجداول زمنية تخص كل صناعة فرعية؛ لتوفيق أوضاعها،سعيا للمنافسة التي لا تؤدي بهذه الصناعة إلى الفناء.
- تخفيض الحواجز الجمركية على مستلزمات الإنتاج؛ ليساعد ذلك على تخفيض تكلفة الإنتاج؛ مما يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية للمنتج الجزائري، كما يجب مراعة هذا الأمر باستمرار.
- – العمل على تفعيل و/ أو الانضمام إلى مختلف التكتلات الاقتصادية الاقليمية ، فقد أثبتت تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين على أرض الواقع قدرتها على توفير مكاسب ومزايا تعجز الدول المنفردة على تحقيقها.
- تقديم التسهيلات المالية للقطاع الصناعي ، وتوفير صيغ للتمويل تتلاءم وثقافة المجتمع.
- تطوير نظام للإعلام الاقتصادي و جعله في متناول الجميع و تبسيطه مع توضيح الإمكانيات الموجودة و فرص الاستثمار وكذا التسهيلات والشجيعـات الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار ووفقا لأنواعه وأهدافه.

أصالة النتائج وتفردها

تمثل النتائج المتوصل إليها بلورة وتدقيقا للمفاهيم المتعلقة بجدوى انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، والتأثيرات المحتملة على المتغيرات الاقتصادية، نتيجة موقع الصناعة ضمن العملية التنموية باعتبارها الضامن لموقع الاقتصاد في المشهد العالمي.

الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للظاهرة المدروسة:

يمكن الاستفادة من النتائج في مراجعة أساليب التفاوض،والاستفادة من أخطأ عدم التوقيع على اتفاقية مراكش المؤسسة للمنظمة وتكلفة ذلك. كما يمكن للنتائج المساهمة في تعزيز المعلومات العامة للجمهور بخصوص القضايا العالمية، ولقد تم ذلك من خلال المشاركة في عدة ملتقيات لأعضاء المشروع، وتقديم البعض منهم لمحاضرات عامة، بالإضافة إلى مشار كة رئيس المشروع في الكثير من الحصص التلفزيونية والإذاعية ذات صلة بمحاور المشروع .

آفاق البحث:

تناولت هذه الدراسة، موضوع أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التنمية الصناعية، بالتركيز على أهمية الصناعة في النمو الاقتصادي وفرص نجاح الاستراتيجية الصناعية الجديدة في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق، بالتركيز على الاصلاحات المعتمدة في الاقتصاد الجزائري والمرافقة لمسار مفاوضات الانضمام.

وقد حاولنا الوقوف على هشاشة البنيان الاقتصادي الجزائري وتكاليف تأخر انضمام الجزائر. وهذا ما يجعل مجال البحث مفتوحا لتناول جوانب أخرى يمكن الاشارة إلى بعضها، كما يلي:

- فرص نجاح الاندماج الصناعي المغربي بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- هل مسارات التكامل الاقليمي أقدر على رفع التنافسية الصناعية في الجزائر، أم مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- مدى قدرة الصناعة الجزائرية على الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في ظل اعتماد المعايير البيئية في المبادلات الدولية.

صعوبات البحث:

غموض والمراجعة المستمرة للإطار المنظم للبحث و غياب تقاليد سابقة في التواصل بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، كانا من أبرز الصعوبات التي أثرت على انطلاق البحث، فضلا عن الجانب البيروقراطي في إدارة البرنامج جعل الكثير من العمليات من الصعب تحقيقها وفي أسوأ الحالات عرفت التأخر. كما أن افتقار الشريكالاجتماعي إلى إطار قانوني يحدد التزاماته و حقوقه عرقل عملية التعاون بين الفريق والهيئات المعنية. كما أن حداثة جامعة الجزائر 3 وحداثة المصالح المعنية بالبحث العلمي جعل خبرتها في إدارة هذا النوع من المشاريع محدودة، وهو ما انعكس سلبا على عمل الفريق.

المراجع

1- باللغة العربية

1/1- الكتب

1- أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، شركة رؤية – الاسكندرية ، الطبعة الاولى 2006.

2- بشير محمد علية، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996.

3- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق-الأردن، طبعة1996.

4- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى

.2006
5- رشاد العصار، حسام داود، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة 2000.
6- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر،1999.
7- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية-مصر، الطبعة الاولى 1991.
8- سعيدي وصاف، نظام تأمين القرض عند التصدير، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
9- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر، الطبعة الأولى، 1989.
10- صالح صالحي :أثار المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية للجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002.
11- طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الاولى 1995.
12- فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية-القاهرة، الطبعة الثالث1993.
13- فؤاد مصطفى محمود، دراسة أسواق التصدير، دار النهضة العربية-القاهر ة، 1992.
14- كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية-الاسكندرية، مصر، طبعة2003.
15- كريم النشاشبي ، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي ، 1998.
16- محمد مدحت عزمى، الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية- مصر، الطبعة الأولى 2002.
17- محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000.
18- مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، بشار، 2005.
19- نعيمي فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، أكتوبر 1999.
20- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للجرائد والمجلات، الجزائر، 1996.
21- فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية، مكتبة

مدبولي، 2000،القاهرة

22– نوال نعيمة، المنظمة العالمية للتجارة البدائل المتاحة أمام سورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق 2004.

23- مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، تسوية النزاعات في المنظمة العالمية للتجارة، نظرة عامة، الأمم المتحدة، نيويورك 2003.

2/1- الأطروحات

1- سعيدي وصاف، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم اقتصادية جامعة الجزائر، 2004.

2- الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لانظمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على مجمع الادوية سيدال، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 2006، 2007.

3- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

3/1- الرسائل

1- بوشايب حسين، واقع و آفاق التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات المعاصرة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2004.

2- دبيش أحمد، دوافع و إجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ،فرع النقود المالية، جامعة الجزائر، 1997/1996.

3- سعيدي وصاف، نظام تأمين القرض عند التصدير، دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

4- شرفاوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2001.

5- شنيني سمير، التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة، رسالة نيل شهادة الماجستير، جامة يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2006، 2007.

6- طارق بن زياد حواش، العولمة وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. آفاق وتحديات رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2001.

7- طويل آسيا، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التغيرات الدولية الراهنة، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2001/2000.

8- عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد،مصر،2004.
9- عزي لخضر، السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص 92.
10- قرزيز مسعود ، التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير: حالة الجزائر، ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، 2001/2000.
11- قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2007-2008.
12- متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة OMC و انضمام الجزائر إليها و الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، 2003.
13- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، المركز الجامعي غرداية، السنة 2010-2011.
14- منصور محمد الشريف، التجارة الخارجية الجزائرية دراسة تحليلة لتطور هيكل مبادلاتها : الفترة (1971 – 1996)، ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، فرع إدارة الأعمال، جامعة منتوري (قسنطينة)، 1997.
15- مولحسان آيات الله، الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، جامعة جامعة محمد خيضر-بسكرة، السنة الجامعية 2003-2004.
16- يوسف بومدين، تأهيل المنتجات التصديرية في إطار تسيير الجودة الشاملة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد NCA، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر،2001.

4/1- المجلات والمقالات

1- الإبراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
2- د. زغيب شهرزاد، الشراكة الأوروجزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، عدد 32، ديسمبر 2009.
3- د. مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط والاحصاء-الكويت، العدد 50.
4- زكي رمزي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1989.

5- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، مجلة الباحث، ورقلة، الجزائر
6- عبد الحميد رضوان، سياسات تنمية الصادرات، سلسلة تجارب دولية في مجال التصدير، إدارة تحليل المعلومات التجارية، الامارات العربية المتحدة، العدد الأول 2009.
7- عياش قويدر وابراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر للمنظمة العامية للتجارةبين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02.
8- هيئة تنمية وترويج الصادرات، سياسة التجارة الخارجية واستراتيجية تنمية الصادرات، سوريا ، مقال علمي2010.
9- عبد الله ثناء فؤاد، قضايا العولمة بين القبول والرفض، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،عدد 656 ،حوان 2000
10- عبد الله بن عمر باحسين بافيل، منظمة التجارة العالمية، الاستفادة من اتفاقياتها في العالم العربي وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة، مجلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الرابع عشر، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،

5/1- المؤتمرات والملتقيات

- نوري منير، لجلط براهيم، مداخلة: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات- الشلف. 2010.

7/1- التعليمات والقوانين:

- تعليمة رئيس الحكومة رقم : 625 المؤرخة في 18 أوت 1992 والمتعلقة بالتجارة الخارجية وتمويلها.
- قرار وزير الاقتصاد المؤرخ في 10 أفريل 1994 والمتضمن وقف استيراد بعض السلع.
- التعليمة رقم 13/94 الصادرة عن رئيس الحكومة المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتضمنة حل لجنة Ad- Hoc .
- التعليمة 20/94 الصادرة من بنك الجزائر بتاريخ 12 أفريل 1994.
- المرسوم التنفيذي 91 / 37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية.
- نظام 91 /03 المؤرخ في 20 فيفري 1991 والمتعلق بشروط القيام بعمليات الاستيراد وتمويلها.
- المرسوم رقم 188/63 المؤرخ في 16 ماي 1963.

8/1– الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية رقم 29، المادة 5 من القانون 88-29 الصادر بتاريخ 19-07-1988،
- الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة بتاريخ 15 فيفري 1974 ، الأمر 74 – 72 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974.
- الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة بتاريخ 6 ربيع الأول 1398 هـ.
- الجريدة الرسمية الجزائرية،08 أوت 2004، العدد 49، المادة 22.

.2– المراجع باللغة الفرنسية

2/1– Ouvrages

1- -Abdelouahab Rezig,Algerie Bresil Coree du sud trois expériences de
2- -Ben Yehia Farid, L'économie Algérienne, Dar El Houda ,Algerie, 2009.
3- BENMANSOUR Hacen, introduction à l'assurance-crédit à l'exportation, office des publications universitaires, Ben aknoun-Alger, 2006.
4- Houcine Benissad: Algérie restructuration et reformes économiques, OPU, 1994.
5- Nachida M'hamsadji Bouzidi, 5 Essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, Alger, ENAG Edition, 1998.
6- Nachida M'hamsadji Bouzidi, le Monopole de l'état sur le commerce extérieur. L'expérience Algérienne (1974-1984), Alger, OPU, 1988.

2/2- Les Rapports

1- Trésor, indicateurs économiques et financiers de l'Algérie, Publications des services économiques, Algérie, février 2010.

2- Benhamou. A, les institutions algériennes chargé de la gestion et de la promotion du commerce extérieure, revue l'économie, N° 52, Mai 1998.

3- CACI, Panorama des exportations algériennes (hors énergie) 1998-2002, Algérie,2003.

2/3- Les bulletins et guides

1- Agence National de Promotion du Commerce Extérieur, impact de l'accord de libre échange sur les échanges de l'Algérie avec la Grande Zone Arabe de Libre Échange – 1er semestre 2010 -.

2- Alain Leon ET Thierry sauvin, de l'economie international à l'economie globale, Ellipses edition marketing, Paris, 2005.

3- BEN BITOUR AHMED – L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités – édition marinoor – Alger – 1998

4- Bernard Peyre - La Conférence Nord – Sud - Une Opération Diplomatique Réussis ou Un Dialogue Durable- Revue De La Défense Nationale – Paris - Mars 1976

5- Bertrand Angès, Kalafatides Laurence - OMC, Le Pouvoir Invisible – Fayard – Paris - 2002.

6- Boval Bruno – L'Accord Sur Les Droits De Propriété Intellectuelle Qui Touchent Au Commerce (Adpic Ou Trips) - Colloque De Nice – Editions A. Pedone – Paris – 1996.

7- Canal-Forgues Eric – Le Système De Règlement Des Différends De L'OMC - Colloque De Nice – Editions A. Pedone – Paris – 1996.
8- Ministère des finances, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie ; 2010.

3/المواقع الإلكترونية :

1– موقع وزارة التجارة الخارجية، الصندوق الخاص بترقية الصادرات،
www.mincommerce.gov.dz\arabe\?mincom=takitsadi

2- www.algex.dz التجارة مع المنطقة العربية الكبرى (إحصائيات التجارة لعام 2009).

3- كمال الكناني، الاقتصاد العراقي ومتطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، من الموقع www.hamoudi.org/arabic/dialogue-of-intellenct/05/04.htm تاريخ التحميل يوم 20 ماي 2012.